Revue d'Economie et de Statistique Appliquée
Volume 18 number 2, December 2021
ISSN : 1112-234X EISSN : 2600-6642
Pages :172-187

THE PROBLEM OF ENHANCING ECONOMIC DEVELOPMENT: A STANDARD STUDY OF THE IMPACT OF OIL EXPORTS ON ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA (1990-2017)

إشكالية تعزيز التنمية الإقتصادية : دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر (2017-1990)

عروس أمينة*
جامعة البليدة 2 مخبر الابداع و تغيير المنظمات و المؤسسات
ea.arous@univ-blida2.dz

مصطفى بوشامة
جامعة البليدة 2 مخبر المقاولة تسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة
m.bouchama@univ-blida2.dz

تاريخ الوصول: *2020/09/30* ***تاريخ القبول:*** *2020/09/24* ***تاريخ النشر على الانترنت:*** *28/12/2021*

ABSTRACT: The study aimed to measure the impact of oil prices and exportations on the economic growth in Algeria (1990-2017) using the causation and ARDL method it appear impact from oil prices to economic growth. To this effect, any shock in the Algerian oil production will impact negatively the economic development. The study recommends, then, the necessity to develop: the alternative economy by the valorization of the German partnership in the solar panel project. agriculture through water and science. National tourism by building national plan for territory development.

Keywords : economic development, oil exports, ardl.
JEL: Classification: O13,C51,F43

ملخص: هدفت الدراسة إلى قياس أثر الصادرات النفطية وأسعارها على النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة (1990-2017) باستخدام السببية ومنهج (ARDL) ، فاتضح عدم وجود أثر يتجه من أسعار النفط إلى النمو بينما الصادرات النفطية تسبب النمو الاقتصادي، وعليه فإن أي صدمة تتشكل على مستوى الصادرات النفطية ستؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني مما يعني ضرورة تفعيل البدائل المتاحة لاستدامة التنمية الاقتصادية به، بتثمين عقد الشراكة مع الجانب الألماني فيما تعلق بمشروع صفائح الطاقة الشمسية، بالاضافة إلى تنمية الفلاحة من خلال ضمان الأمن المائي وتوفير التقنية العلمية وضرورة تمكين السياحة الوطنية .

* المؤلف المراسل

الكلمات الرئيسية: التنمية الاقتصادية ، الصادرات النفطية ، منهج ardl

1. مقدمة:

ينظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها من الأهداف الرئيسية التي ينبغي على المجتمعات مهما كانت توجهاتها الاقتصادية تحقيقها، إذ أنها تعكس الإمكانيات المتنامية والتقنيات المستخدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها بكل مجتمع؛ وعليه فالوصول إلى مستويات متقدمة من التنمية سيضمن الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول.
وبالنظر لأهمية التنمية الاقتصادية بوصفها مرآة تعكس سيرورة اقتصاد ما، فإنه يتطلب من الجزائر تقوية أقطاب تنميتها الوطنية والقدرة على المنافسة لتعزيز مكانة صادراتها النفطية على المستوى العالمي كونها تمثل مصدر تمويل مهم لمختلف البرامج التنموية المنتهجة. فالصادرات النفطية تفرض دورها في تعزيز التنمية الاقتصادية بالجزائر لذا تحاول الحكومة الاستفادة من هذا القطاع وتفعيل قدراته ليتمكن من تحقيق هدف التنمية الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الإشكالية الرئيسية: تأتي هذه الدراسة للبحث عن مدى تأثير الصادرات النفطية وأسعارها على التنمية الاقتصادية في الأجلين الطويل والقصير وذلك من خلال صياغة إشكالية الدراسة كما يلي: **إلى أي مدى يمكن أن تساهم الصادرات النفطية وأسعارها في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر؟**

وتتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية الأتية:

– ما هي مكانة الصادرات النفطية ضمن الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر بعد الأزمة النفطية 1986؟

– فيما تكمن طبيعة العلاقة ومستوى التأثير بين الصادرات النفطية وأسعار النفط الخام والنمو الاقتصادي بالجزائر خلال فترة الدراسة؟

فرضيات الدراسة: تمت صياغة فرضيات الدراسة انطلاقا من الإشكالية فجاءت كما يلي:

– الفرضية الأولى: توجد علاقة سببية تتجه من الصادرات النفطية إلى النمو الاقتصادي بالجزائر.

–الفرضية الثانية: توجد علاقة سببية تتجه من أسعار النفط إلى النمو الاقتصادي بالجزائر.

– الفرضية الثالثة: منهج (ARDL) يساهم في تحديد أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي بالجزائر.

– الفرضية الرابعة: يوجد تأثير معنوي في الأجل الطويل والقصير للصادرات النفطية على النمو الاقتصادي بالجزائر.

أهداف الدراسة: الغرض من هده الدراسة الوصول إلى النقاط التالية:

– الاستكشاف القياسي للعلاقة بين حجم الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي بالجزائر؛

– تحليل نتائج العلاقة للمساعدة في توفير توجيهات لمتخذي القرار والشركاء في التنمية الاقتصادية؛

– تحديد مدى قدرة منهج (ARDL) على تحديد الأثر في حالة الاقتصاد الجزائري.

الدراسات السابقة: من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان نجد:

دراسة (Fofana, 2004) استهدفت التأكد من السببية بين النمو الاقتصادي والصادرات في دولة كوت ديفوار . باستعمال منهج التكامل المشترك و السببية، فأظهرت النتائج عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين الصادرات والنمو الاقتصادي. أما عن دراسة (بن عزة و العياطي، 2018) فهدف إلى معالجة تنويع الصادرات وآثارها الايجابية على النمو الاقتصادي وتطوير

الصادرات الجزائرية والصادرات غير الهيدروكربونية بسبب أهميتها في التنويع الاقتصادي، وخلصت إلى أن الصادرات النفطية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي بينما الصادرات غير النفطية فتأثيرها ضعيف. وعن دراسة (Sayaf Bakari, 2016)فتناولت تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات والواردات في المغرب، فاتضح عدم وجود أثر من الصادرات نحو النمو الاقتصادي.

وعليه بالرغم من وجود دراسات سابقة تناولت أهمية دور الصادرات في النمو الإقتصادي، فإننا سنحاول تعزيز هذا الموضوع بنموذج قياسي من خلال تطبيق منهج (ARDL) لمعرفة مدى تأثير الصادرات على التنمية الاقتصادية بالجزائر للفترة 1990-2017.

2. مكانة الصادرات النفطية الجزائرية ضمن مسار الإصلاحات الاقتصادية

بعد الأزمة النفطية الحادة لسنة 1986 سارعت الحكومة الجزائرية إلى إجراء تغييرات عميقة على قطاع المحروقات، والتي نوجزها في النقاط الأتية.

1.2.التنقيب والبحث عن المحروقات في ظل القانون 86-14: تضمن القانون 86-14 مجموعة من البنود والترتيبات الهادفة لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر، حيث سمح بأربع صيغ للشراكة هي: الشراكة في صيغة عقد تقاسم الإنتاج وهي الصيغة الرئيسية تقريبا التي تم استعمالها، الشراكة في صيغة عقد خدمات، الشراكة في صيغة شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها بالجزائر لكنها لا تحمل الشخصية المعنوية، والشراكة في صيغة شركة أسهم تخضع للقانون الجزائري ومقرها بالجزائر. كما اقصر منح الشهادات المنجمية (تراخيص الاستكشاف و/أو الاستغلال) على الشركة الوطنية سوناطراك وحدها، وبعد الحصول عليها لها خيار التفاوض مع الشركاء الأجانب واختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات.

لقد كان لهذا القانون تغير على مستوى الشراكة النفطية فالتحقت عديد الشركات العالمية للاستثمار بقطاع المحروقات بالجزائر مثل شركة ALEPCO سنة 1987 وشركة ANADARKO سنة 1989، وشركة TOTAL سنة 1990 بالإضافة إلى شركة REPSOL سنة 1990(حاج قويدر، 2012، ص.25) ، ومع بداية التوجه لاقتصاد السوق عرف قطاع المحروقات منهجية جديدة في تنظيمه، فاتجه القانون 91- 21 المعدل والمتمم للقانون 86-14 إلى إقرار مجموعة من التعديلات والتي نوجها في ما يلي:

- تبقى أنشطة استكشاف واستغلال ونقل المحروقات للدولة وتفوض عملية القيام بها للشركات الوطنية؛
- تمارس لشركات الأجنبية الأنشطة السابقة عدا نشاط النقل (حكر للدولة)؛

- مهما كان شكل الشراكة المعتمد بين الشركة الوطنية والشريك الأجنبي، فإن نسبة الطرف الوطني لا تقل عن نسبة 51%؛
- توسيع تطبيق القانون على الغاز الطبيعي بعد أن كان يطبق على البترول وألغى المادة 23 الواردة في قانون1986 والتي تلزم الشريك الأجنبي بالتنازل على احتياطات الغاز المكتشفة لفائدة سوناطراك مقابل التعويض؛
- تعديل النظام الجبائي ومنح امتيازات جبائية لجلب الشركات الأجنبية، والتمييز بين المناطق حيث صنف المجال المنجمي إلى منطقتين (أ) و(ب)، ولكل منطقة وفق أهميتها معدلات جبائية محددة تخضع لها كل النشاطات؛

وبالرغم من استقطاب شركات بترولية العالمية للاستثمار رفقة سوناطراك بالجزائر فتمكنت من تنمية الحقول المستكشفة وتحسين معدلات الاحتياطات النفطية، إلا أن أسعار النفط المنخفضة خلال فترة التسعينات والوضع الأمني غير المستقر لم تحفز على مواصلة الاستثمار، مما استدعى ضرورة تكييف قوانين جديدة تتماشى والتطورات العالمية في مجال الاستثمار النفطي.

2.2.القانون 05-07 والانفتاح الدولي في مجال الشراكة النفطية: من أجل تطوير قطاع المحروقات أكثر قامت الجزائر بإصدار قانون جديد تحت رقم 05-07 الذي أنهى الهيمنة الأحادية لشركة سوناطراك على قطاع المحروقات سواء في مجال الاستكشاف أو الإنتاج أو الأنشطة النقل وجعلها على قدم السواء مع الشركات الدولية للنفط والغاز في مجال الاستثمار ضمن بيئة تنافسية شفافة وذلك من أجل تحرير قطاع المحروقات، وبموجبه تم إنشاء وكالتان وطنيتان مستقلتان تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية هما (حاج قويدر، 2012، ص30):

الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها: وتسمى سلطة ضبط المحروقات حيث تسهر على احترام التنظيم التقني المطبق على النشاطات والتنظيم المتعلق بالتعريفات، والسهر على المقاييس والمعايير المعدة على أساس أفضل تطبيق دولي وغيرها من الإجراءات التنظيمية و النقدية.

الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات: وسميت النفط (ALNAFT) مهمتها ترقية استثمارات البحث واستغلال المحروقات وتسليم رخص التنقيب وطرح المناقصات وتقييم العروض المتعلقة بنشاطات البحث والاستغلال ومراقبة تنفيذ العقود كما تقوم أيضا بتحديد وجمع الرسوم والضرائب ودفعها للخزينة العمومية.

3.2.مسار استغلال الثروة النفطية يخضع للقانون 13-01: لم توفق الجزائر في إعلان مناقصات دولية جديدة للاستكشاف منذ 2010 لأن قطاع محروقاتها قدم نظرة سلبية للشركاء بعدم جاهزيته للاستثمار

فتضاعفت الشكوك حول ربحيته، كذلك شهدت أسعار النفط تراجعا بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، يضاف إلى ذلك النزاعات التي نشبت بين سوناطراك وشركات الطاقة الكبرى مثل ريبسول وأناداركو التي شوهت من صورة الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات الجزائري (خميس وقوي، 2013، ص156.) ، وبهذا جاء القانون 13-01 ليتضمن إدراج تسهيلات جديدة للاستثمارات الأجنبية فيما يخص التنقيب عن المحروقات واستغلالها، بالإضافة إلى مزايا جبائية جديدة والتي كانت محل انتقادات واسعة. غير أنه رفض التنازل عن مبدأ 51%-49%.

3. النمذجة القياسية لأثر الصادرات النفطية وأسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي بالجزائر

ينظر للتنمية الاقتصادية على أنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل وتراكم رأس المال في المجتمع، ومن ثم تضمن التنمية الاقتصادية تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية وزيادة الدخل الوطني الحقيقي مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي والمؤسسي والبشري (عجيمية والليثي، 2004، ص13.) ويمكن التحليل القياسي من الوصول إلى تحديد أثر المتغيرات على التنمية الاقتصادية، ولاشك أن لكل منهج قياسي متطلبات تفرضها البيانات المستخدمة، فبيانات دراستنا قيم سنوية للفترة 1990-2017 والمتعلقة بالجزائر، لذا سنحاول معرفة مدى إمكانية تطبيق منهج (ARDL) والسببية لتحديد أثر الصادرات النفطية وأسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية بالجزائر.

1.3.دور القياس الاقتصادي في تفسير علاقة الصادرات بالتنمية الاقتصادية: بالرغم من تعدد الدراسات والأدلة الاقتصادية التجريبية التي بحثت في موضوع العلاقة بين الصادرات والتنمية الاقتصادية، للدول النامية والمتطورة على حد السواء، إلا أن هذه العلاقة تختلف من دولة إلى أخرى.

ويعتبر الخلاف حول اتجاه أهمية قطاع الصادرات في تفعيل التنمية الاقتصادية موضوع العديد من الدراسات في الواقع الاقتصادي التي أحصت نتائج مختلفة تتراوح بين أن الصادرات هي التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية وبين أن التنمية الاقتصادية هي التي تعزز قطاع التصدير، كما أن الحجة المتعلقة بدور الصادرات كأحد العوامل الرئيسية للتنمية الاقتصادية ليست حديثة بل تعود إلى النظريات الاقتصادية الكلاسيكية لسميث وريكاردو الذين جادلا بأن التجارة الدولية تلعب دورًا مهمًا في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فقد أشار آدم سميث إلى ضرورة التجارة الدولية كطريق للتخلص من الإنتاج الفائض

بإضافة إلى كونها وسيلة لتوسع السوق وإلى رفع مستوى الإنتاجية عن طريق تعزيز تقسيم العمل (حايد و البشير، 2018، ص149.).

ولقد اهتمت الدراسات التطبيقية في الغالب بالنمو الاقتصادي كتعبير للتنمية الاقتصادية على الرغم من وجود اختلاف بينهما فالنمو الاقتصادي كمقياس للزيادة في الدخل ينحاز بشكل كبير إلى الصفوة القائمة على الاقتصاد وأصحاب النفوذ من خلال الكيانات الخاصة بهم، أما معدلات التنمية فهي أرقام بحجم الكيان الاقتصادي بشكل عام وليس شريحة واحدة، ومع ذلك فهما متقاربان جدا فمتى تحقق النمو الاقتصادي بقيمه الحقيقية ساعد ذلك على تحقق التنمية الاقتصادية. ومن أدبيات التنمية الاقتصادية التي تعتمد على الصادرات، نجد عديد الدراسات التجريبية التي اهتمت بالموضوع تتباين في نوعية البيانات المستخدمة أو في دراسة العلاقة السببية بينهما (داودي، 2016، ص46.).

1.1.3.نوعية البيانات المستخدمة (طبيعة المدخلات): في هذا الإطار نجد دراسة Stein حيث أخذت عينة لعشرين دولة للفترة (1961-1966) فأظهرت وجود علاقة قوية ومعنوية إحصائيا بين الصادرات والنمو الاقتصادي، أما دراسة Massell Pearson and Fitch (1972) والتي دمجت بين بيانات مقطعية وسلاسل زمنية Pooled Data ضمت 11 دولة في أمريكا اللاتينية خلال 12 سنة، فأوضحت أن النمو الاقتصادي الناتج عن العوامل الخارجية يرتبط بثلاث مصادر و هي : الصادرات وصافي التدفقات الرأسمالية الأجنبية العامة و كذلك الخاصة وتم استنتاج أن حوافز الصادرات لها إسهام كبير في نمو الإنتاج.

2.1.3.باستخدام اختبار السببية: فنجد دراسة (Michaely 1977) والتي أكدت وجود علاقة سببية متبادلة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في 41 دولة نامية. أما دراسة Shan and Tian (1998) لاختبار فرضية النمو القائم على التصدير لشنغهاي و إجراء Granger للسببية والذي طور فيما بعد من قبل Toda and Yamamoto (1995) بنموذج الانحدار الذاتي VAR؛. فأوجدت أن السببية أحادية الاتجاه من جرا نجر تمتد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الصادرات فقط(Soufane and Abu chihab, 2014).

أما دراسة (Dhawan and Biswal, 1996) وباستخدام بيانات سنوية للهند للفترة 1961-1993 ونموذج VAR لدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والصادرات الحقيقية وصافي معدلات التبادل التجاري، حيث وجد في المدى القصير اتجاه العلاقة السببية بين الصادرات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، وهو ما يشير إلى أن استراتيجيات ترويج الصادرات أدت إلى النمو الاقتصادي في الهند.

واتجهت دراسة (Abou Stait, 2005),لاختبار فرضية الصادرات قائدة النمو الاقتصادي بمصر باستخدام بيانات للفترة (1977- 2003) باستخدام منهج التكامل المشترك و السببية ل .Granger إلى جانب اختبار الشعاع الذاتي Var وكذا اختبارIRF، فاتضح أن الصادرات تعتبر من أهم مصادر النمو بمصر.

من خلال هذه الدراسات يتضح أن العلاقة بين الصادرات والتنمية الاقتصادية المعبر عنها بالنمو الاقتصادي تأخذ وجهات النظر التالية:

- علاقة سببية أحادية من الصادرات إلى النمو الاقتصادي؛
- النمو الاقتصادي يسبب نمو الصادرات؛
- علاقة سببية متبادلة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي.

2.3 منهجية الإطار التطبيقي القياسي للدراسة لغرض دراسة العلاقة بين الصادرات النفطية وأسعار النفط والنمو الاقتصادي بالجزائر، نعتمد على المنهج الذي يمكن من استخلاص العلاقات طويلة الأجل والقصيرة المتمثل في التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، ويتطلب ذلك دراسة خواص السلاسل الزمنية المستخدمة عن طريق اختبارات الجذر الأحادي بالاعتماد على الاختبارين(ADF) و(PP).

إن مفهوم التكامل المشترك يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلستين الزمنيتين غير مستقرتين لكنهما تتكاملان في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، وهناك عدة اختبارات للتكامل مشترك منها: اختبار(Engle-Granger (1987)) واختبار(Johansen-Juselius (1990)) بالإضافة منهج (ARDL) والذي سوف نعتمد عليه في دراستنا وذلك للأسباب التالية (الشوربجي، 2009،ص141):

- إمكانية تطبيقه سواء كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الصفر$[I(0)]$أو متكاملة من الدرجة الأولى$[I(1)]$، أو متكاملة من نفس الدرجة؛
- إن استخدامه يساعد على تقدير مكونات الأجلين الطويل و القصير معا وإن اختبار التكامل المشترك وفق اختبار الحدود يكون من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM) والذي من خلاله نستطيع تقدير معالم نموذج دراستنا على المدى القصير والطويل في معادلة واحدة وتتم الصياغة كالتالي:

$$\Delta GDP_t = \alpha_{00} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_{0i} \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \alpha_{1i} \Delta EXpoil_{1t-i} + \sum_{i=0}^{n} \alpha_{2i} \Delta Poil_{2t-i} + \lambda_0 GDP_{t-1} + \lambda_1 EXpoil_{1t-1} + \lambda_2 Poil_{2t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

GDP: الناتج الداخلي الخام والذي يعبر عن النمو الاقتصادي.

Expoil**:** حجم الصادرات النفطية.

Poil: المتوسط السنوي لسعر النفط الخام.

كما يمكن تحديد طول فترات الإبطاء للنموذج باستخدام معياري(AIC)و(SC)و ذلك بأخذ طول الفترة التي تدني قيمة كل من المعيارين. وبتقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، فإن معامل الأثر طويل الأجل لمتغير مستقل ما؛ يمكن اشتقاقه كما يلي:

$$\left(-\left(\frac{\alpha_{00}}{\lambda_0}\right), -\left(\frac{\lambda_1}{\lambda_0}\right), -\left(\frac{\lambda_2}{\lambda_0}\right)\right)$$

و بالتالي يمكن صياغة نموذج طويل الأجل كالتالي:

$$GDP_t = a_0 + a_1 Expoil_{1t} + a_2 Poil_{2t}$$

مع العلم:

$$a_0 = -\left(\frac{\alpha_{00}}{\lambda_0}\right), a_1 = \left(\frac{\lambda_1}{\lambda_0}\right), a_2 = \left(\frac{\lambda_2}{\lambda_0}\right)$$

كما يمكن اختبار فرضية العدم على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج من خلال فحص معنوية معاملات المتغيرات المبطأة في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيدk فاذا تجاوزت قيمة (F) المحسوبة قيمة الحد الأعلى فانه يمكن قبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

كما سيتم الإعتماد على السببية في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات؛ وفي هذا الصدد تعد مساهمة Granger الأبرز حيث تعرض لمفهوم السببية واختبارها، وطبقا له إذا كان لدينا سلسلتان زمنيتان (Y_t) و(X_t) تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن، وكانت السلسلة (Y_t) تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة (X_t) في هذه الحالة نقول أن المتغير Y سبب المتغير X، وعليه نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى (شيخي، 2012، ص 277).

3.3.تقدير أثر الصادرات النفطية وأسعار النفط على النمو الاقتصادي بالجزائر: يهدف هذا المحور إلى تقديم نموذج قياسي يفسر اثر كل من الصادرات النفطية وأسعار النفط الخام الجزائري على النمو الاقتصادي بالجزائر باستخدام منهج (ARDL)، للمساهمة في تقديم اقتراحات والتوصيات في ما يتعلق بتعزيز واستدامة التنمية الاقتصادية بالجزائر. والصيغة الرياضية للنموذج على النحو التالي:

$$GDP = f(EXpoil, Poil)$$

كما أشرنا سابقا ففترة الدراسة هي (1990-2017) وتم استقصاء بيانات السلسلة الزمنية المتعلقة بالناتج الداخلي الخام والصادرات النفطية من قاعدة بيانات بنك الجزائر، أما عن بيانات أسعار النفط فمن قاعدة بيانات الموقع الرسمي لمنظمة الدول المصدرة للنفط

1.3.3.نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة باستخدام اختبار (ADF) واختبار (PP) ، حيث توافق اختبار (ADF) و(PP) على استقرارها عند الفرق الأول.

2.3.3اختبار اتجاه العلاقة السببية بين الصادرات النفطية وأسعار النفط والنمو الاقتصادي:لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والصادرات النفطية وأسعار النفط الخام، تم استخدام اختبار Granger والنتائج موضحة في الجدولين كما يلي:

الجدول (1) نتائج اختبار السببية بين النمو الاقتصادي والصادرات النفطية الجزائرية للفترة (1990-2017)

Sample: 1 28			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause EXPOIL	**27**	**0.12338**	**0.7285**
EXPOIL does not Granger Cause GDP		**15.0664**	**0.0007**

المصدر: من إعداد الباحثين، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

الجدول رقم (2) نتائج اختبار السببية بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط الخام للفترة (1990-2017)

Sample: 1 28			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause POIL	**27**	**0.16619**	**0.6871**
POIL does not Granger Cause GDP		**0.76527**	**0.3904**

المصدر: من إعداد الباحثين، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

للحكم على وجود علاقة سببية بين المتغيرات من عدمها، نعتمد على قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية Fisher حيث إذا كانت قيمة الاحتمال أقل أو تساوي 0,05 % أو 0,1 %فإننا نقبل الفرضية البديلة مباشرة بمعنى وجود علاقة سببية بين المتغيرات، فمن خلال الجدول رقم (1) لتحديد اتجاه العلاقة السببية من الصادرات النفطية إلى النمو الاقتصادي نلاحظ أن الإحتمال الحرج بلغ 0,0007 %*مما* يعني وجود علاقة سببية تتجه من الصادرات النفطية نحو النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، أما عن اتجاه العلاقة السببية من أسعار النفط إلى النمو الاقتصادي؛ فمن خلال الجدول رقم (2) فهي غير محققة نظرا لأن الإحتمال الحرج الموافق للاختبار كان 0,3904 %وهو أكبر من 0,05 %

3.3.3.أثر الصادرات النفطية على التنمية الاقتصادية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد:

بعد دراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والصادرات النفطية وأسعار النفط، اتضح وجود تأثير أحادي فقط يتجه من الصادرات النفطية إلى النمو الاقتصادي، مما يعني استبعاد متغيرة أسعار النفط من النموذج على أن يقتصر فقط على النمو الاقتصادي كمتغير تابع والصادرات النفطية كمتغير مستقل. **و**لاختبار التكامل المشترك، فإنه يجب اختيار فترة التأخير المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في النموذج باستخدام معياري AIC وSH غير أن برنامج Eviews9 وبشكل أتوماتيكي يختار عدد فترات الإبطاء في نموذج ARDL . وبعد تقدير المعادلة الأساسية تم اختبار التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والصادرات النفطية، فأظهرت النتائج ما يلي:

الجدول (03)نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي للفترة (1990-2017)

ARDL Bounds Test		
Included observations: 27, Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	**7.576033**	**1**
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	**4.04**	**4.78**
5%	**4.94**	**5.73**

المصدر: من إعداد الباحثين، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (3) أعلاه، وبمقارنة إحصائية (F) المحسوبة مع القيمة الحرجة المجدولة نلاحظ أن القيمة (7,57) ذات معنوية إحصائية وتجاوزت الحد الأعلى للقيم المجدولة عند مستوى معنوية 10% (4,78) مما يعني وجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والصادرات النفطية

بالجزائر خلال الفترة (1990-2017). وعليه يمكن استخلاص نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) بين المتغيرتين في الأجلين القصير والطويل كما هو مبين في الجدولين رقم (04) و(05).

الجدول (04) نتائج تقدير نموذج أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير للفترة (1990-2017)

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: GDP				
Selected Model: ARDL(1, 0) , Included observations: 27				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPOIL)	**0.169399**	**0.032044**	**5.286376**	**0.0000**
CointEq(-1)	**-0.260872**	**0.057358**	**-4.548100**	**0.0001**

المصدر: من إعداد الباحثين، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

أما عن العلاقة طويلة الأجل فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول (5) نتائج تقدير نموذج أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لفترة (1990-2017)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXPOIL	**0.649358**	**0.081023**	**8.014474**	**0.0000**
C	**16.034757**	**1.145794**	**13.994446**	**0.0000**

المصدر: من إعداد الباحثين، وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

4.3.3.عرض ومناقشة نتائج الدراسة القياسية: على ضوء النتائج المتوصل إليها؛ لقد كانت القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد المصحح 97,34%، كما أن اختبار (FISHER) أثبت أن النموذج معنوي ككل، بالإضافة إلى أن اختبار (STUDENT) أثبت أن المعالم المقدرة معنوية على المدى الطويل والقصير. كما أن معامل التعديل (λ_0) وهو معامل النمو الاقتصادي المؤخر بفترة واحدة معنوي عند مستوى معنوية 1% ويأخذ الإشارة السالبة المتوقعة، وبالتالي وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج المقدر. وإن معامل التعديل والذي يبلغ (-0.2608) يشير أن الناتج الداخلي الخام الجزائري يصحح من اختلال قيمته التوازنية في الأجل الطويل بنحو(26,08%).

من خلال الدراسة التطبيقية اتضح وجود علاقة سببية وتكامل مشترك بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج الداخلي الخام (صحة الفرضية الأولى) بينما لا وجود لهذه العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي (عدم صحة الفرضية الثانية)، كما أن منهج (ardl) ساعد في تقدير نموذج

أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي (صحة الفرضية الثالثة)، كذلك اتضح أنه يوجد تأثير معنوي للصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل و والأجل القصير خلال الفترة (1990-2017) مما يعني (صحة الفرضية الرابعة).

لقد سعت إصلاحات قطاع المحروقات بالجزائر إلى تعزيز دور الصادرات النفطية في التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال الفوائض المالية بالنقد الأجنبي المتحققة منه، كون أن الصادرات غير النفطية لا تحقق هذا الهدف وليس لها أي تأثير على النمو الاقتصادي، فغياب دور الصادرات النفطة في التأثير على النمو الاقتصادي يمكن ارجاعه إلى الأسباب التالية (*بوشنافة،2015، ص*215):

- ضعف ديناميكية النشاط الإنتاجي خارج المحروقات: بسبب أن المؤسسة الجزائرية (خاصة أو عمومية) عملت لسنوات طويلة في ظل غياب المنافسة مما جعلها تبقي سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد، إضافة إلى عدم رغبتها في تبني المفهوم الحديث للتسويق الدولي بروافده الحيوية ومقارباته الإستراتيجية؛
- تأخر بيئة الأعمال وضعف الجاذبية الاستثمارية للاقتصاد الجزائري: ومن الأسباب التي تقلل من جاذبية الاستثمار بالجزائر: ارتفاع مستوى المخاطر الائتمانية، انخفاض حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي، انخفاض مستوى التطور المالي وضعف بورصة الجزائر، طبيعة القروض التي غالبا ما تكون قصيرة الأجل ومرتبطة بالنشاطات التجارية الأمر الذي يترتب عنه أن لا تجد المدخرات المحلية غالبا طريقها إلى الاستثمار في النشاطات الإنتاجية طويلة الأجل؛
- ضعف الطاقة الابتكارية وتوطين التكنولوجيا: هذا نظرا للمشكلات المتعددة التي تعاني منها الجزائر في ميدان العلم والتكنولوجيا بدءا بالموارد المخصصة للبحث والتطوير وخيارات البحث العلمي ومجالاته ونوعية مخرجاته وآفاق تطبيقاته، وهو ما يجعل من تنافسية المنتوج الوطني من حيث السعر والتكنولوجيا ضعيفا جدا، وبالتالي صعوبة اقتناص الأسواق على أساس المرونة السعرية والإبداع التكنولوجي؛
- تدعيم وحماية صناعات غير قادرة على المنافسة: إن تقديم مختلف أوجه الحماية والدعم للمؤسسات يؤخذ عليه أنه ينحرف أحيانا إلى بعض الصناعات غير القادرة على المنافسة ما يعني تسخير الدعم لتغطية نفقات المؤسسة دون المساهمة في التصديري.

4. البدائل المتاحة للتنمية الاقتصادية الجزائرية لتدارك انعكاسات صدمة انتاج الصادرات النفطية

وضحت الدراسة التطبيقية ان النمو الاقتصادي ومن خلفه التنمية الاقتصادية يعتمد على الصادرات النفطية دون أسعارها، فسعر النفط متغير خارجي يتحدد بتدخل كبار المنتجين في السوق النفطي العالمي من خلال التأثير على الطلب عليه والعرض منه، وبالتالي فإن أي صدمة تتشكل على مستوى انتاج النفط الموجه للتصدير الجزائري سيؤثر على النمو والتنمية الاقتصادية الجزائرية بالسلب، مما يدفع إلى ضرورة الاعتماد على مصادر غير طاقوية والتي تعد البدائل المناسبة للاقتصاد الوطني كالزراعة والسياحة والصناعة

إن نجاح هذه الرؤية يتطلب ضخ المزيد من الاستثمارات في هذه القطاعات لرفع نسبة النمو خارج مجال المحروقات. كما يمثل برنامج تنمية الطاقات المتجددة موردا طبيعيا هاما فضلا عن المجال التكنولوجي، وذلك للمساهمة في تنمية الإنتاج العالمي للطاقة الكهربائية. وسنحاول توضيح مقومات كل قطاع من القطاعات البديلة للنمو الاقتصادي فيما يلي:

1.4.الاستثمار في الطاقات المتجددة: لمن خلال تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع، وإدخال فروع الكتلة الحيوية (تثمين استعادة النفايات)، الطاقة الحرارية والأرضية، وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية.هذا وتعد المبادرة الأوروبية "ديزرتيك" التي انضمت إليها الجزائر من خلال مذكرة تفاهم أبرمت في ديسمبر 2011 من أهم المقترحات الدولية لاستغلال الطاقة الشمسية كمصدر أساسي لإنتاج الكهرباء.

إضافة إلى عقد الشراكة الجزائري الألماني الأخير القاضي بإنشاء وحدة إنتاجية بروبية لإنتاج الصفائح الشمسية، وكذا ا مذكرة تفاهم ممضية بين مؤسسة سونلغاز الجزائرية ومفوضية الاتحاد الأوروبي تهدف إلى تعزيز مبادلات الخبرات التقنية، ودراسة سبل ووسائل اقتحام الأسواق الخارجية، والترقية المشتركة لتطوير الطاقات المتجددة الجزائر وفي الخارج. سيسمح تحقيق هذا البرنامج بالوصول في آفاق 2030 لحصة من الطاقات المتجددة بنسبة 27٪ من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء.

2.4.أهمية تنمية القطاع الفلاحي بالنسبة للتنمية الاقتصادية الجزائرية: بالرغم من أن الجزائر كانت تهتم بالقطاع الصناعي على حساب القطاع الفلاحي في معظم مخططتها الاقتصادية.فمن خلال معطيات البنك العالمي اتضحت المساهمة الضعيفة للقطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي، فقد قدرت نسب القيم المضافة المحققة 6.08 % سنة 2008 بعدما كانت المساهمة مقدرة ب 10.6% سنة 2003. ولكنها عرفت تحسنا بعد ذلك لتصل إلى 13.32% سنة 2016، وهو يستدعي تطوير القطاع الفلاحي ورفع كفاءته وجعله يواكب التطورات الاقتصادية العالمية للمساهمة في النمو الاقتصادي، وهو ما يستوجب على الحكومة الجزائرية ومختلف الشركات والمؤسسات الناشطة في مجال القطاع الفلاحي اعتماد برنامج لزيادة الإنتاج كما ونوعا من خلال:

- ضمان الأمن المائي؛
- توفير التقنية العلمية الفلاحية وهذا لا يكون إلا بإعادة صياغة أهداف مراكز البحوث الزراعية في الجزائر حتى تتجاوز المهام التقليدية؛
- إدارة وتحسين الجودة الفلاحية وتعزيز قدرات وحماية المنتجين الفلاحين؛
- البحث عن إمكانية الاندماج الإقليمي خاصة مع الدول العربية، فالانضمام إلى تكتل اقتصادي وبالأخص تكتل اقتصادي عربي، فهو يسمح بالاستغلال الأمثل للموارد الزراعية والمائية والبشرية والمالية المتاحة، بفضل تقسيم العمل والإنتاج بين الدول ذات قاعدة المردودية الزراعية و المائية والدول العربية التي تتمتع بفوائض مالية أو التي تتمتع بفائض في الأيدي العاملة مما يسمح من رفع كفاءة الأداء الاقتصادي.

3.4.تمكين القطاع السياحي للمساهة في التنمية الاقتصادية: يمكن استغلال القطاع السياحي من خلال إعطائه أبعاد أخرى وذلك بزيادة حجم الاستثمارات المخصصة له إذ بلغت 1.6089مليار دولار سنة 2015 (بورحلي ومولاي، 2016، ص 72.) وهو رقم لا يمكنه إحداث قفزة كبيرة لقطاع السياحة كما يجب بناء مخطط وطني لتهيئة الإقليم، لخلق التوازن لتموقع السكان والأنشطة عبر التراب الوطني و كذا تطوير جاذبية الأقاليم.

4.4.بناء صناعة حقيقية: كانت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في اجمالي الناتج المحلي ضعيفة إذ قدرت بـ: 5.5% و 5.6 % على التوالي لسنتي 2017 و2018 وعليه يجب تطوير القطاع لتعزيز دوره في النمو الاقتصادي وذلك من خلال (بريكة وعمارة،2015،ص285):

- تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية: من خلال تشجيع الشركات بما في ذلك الخاصة منها،مع منح التسهيلات كشكل من أشكال التفضيل الوطني لها لاختراق السوق؛
- إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني: من خلال انتاج وتصدير المواد المحولة بتكنولوجيا أكثر تقدما وقيمة مضافة أكبر بهدف تحقيق القدرة على المنافسة الدولية؛
- تأهيل الموارد البشرية و تنمية مهارات القطاع الصناعي : يجب تأهيل القوة العاملة في الصناعة و تحويل تراكم الخبرات إلى قدرات ابداعية ورفع انتاجية الفرد باكتسابه المعارف الذاتية التي تمكنه من الابداع والانجاز العلمي.

5. الخاتمة:

إن التنمية الاقتصادية الجزائرية حاليا أصبحت مدعوة أكثر من أي وقت مضى لتفعيل البدائل المتاحة للاقتصادي الوطني، فاعتمادها بشكل كبير على الصادرات النفطية من شأنه أن يقوض من مسارها على المدى الطويل ويعرض المجتمع الجزائري لهزات عنيفة مستقبلا، وقد أثبت الواقع أنه وفي كل مرة يتعرض الاقتصاد الجزائري لتراجع الصادرات النفطية أو انخفاض أسعار النفط يصاحبه تدهور في المستوى المعيشي للمواطن وكذا تعطل المشاريع التنموية، فقد أثبتت الدراسة القياسية ارتباط النمو الاقتصادي بالصادرات النفطية فتوصلنا إلى النتائج التالية:

- الصادرات النفطية تصحح من اختلال القيمة التوازنية المتبقية للنمو الاقتصادي الجزائري في كل فترة زمنية ماضية بنحو(26,08%)؛
- اتضح وجود علاقة سببية وتكامل مشترك بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة وهو ما يتوافق مع ما كان متوقعا من أن التنمية الاقتصادية تعتمد على الصادرات النفطية فقط في تمويلها؛
- لا توجد علاقة سببة تتجه من أسعار النفط إلى النمو الاقتصادي وهذا بسبب أن سعر النفط متغير خارجي يتحدد بتدخل كبار المنتجين في السوق النفطي العالمي؛
- وجود أثر معنوي للصادرات النفطية على النمو الاقتصادي مما يعني مساهمتها المباشرة في التنمية الاقتصادية بمرونة (0.16) في الأجل القصير و(0.64) في الأجل الطويل، أي أن مساهمة الصادرات النفطية على التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل تكون أكبر من الأجل القصير، نظرا لتكوين فوائض مالية معتبرة نتجية ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة (2000-2014) مما ساهم في تفعيل مجموعة من البرامج التنموية كبرنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والمخطط (2010-2014)، ومن أجل عدم ووقع الاقتصاد الوطني كرهينة للصادرات النفطية نقترح **جملة من التوصيات أهمها**:
- توجيه إهتمام السلطات إلى قطاع الزراعة خاصة باعتبارها من القطاعات خالقة للثروة، من أجل الوصول إلى قاعدة انتاجية تفيد في الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي أولا وتوفير وعاء للتصدير ثانيا؛
- الاهتمام بالتصنيع وتعزيز دور القطاع الخاص مما يروج المنافسة وحرية التجارة واستقطاب الكفاءات من خلال الصناعات الصغيرة والمتوسطة والابتعاد عن الصناعات الاستخراحية؛
- تعزيز دور القطاعى السياحي لينكمن من شغل مكانته ضمن مسار التنمية الاقتصادية من خلال بناء مخطط وطني لتهيئة الإقليم؛

- الإهتمام بالطاقات المتجددة وتفعيل سبل الشراكة الأجنبية في هذا المجال.

قائمة المراجع:

1. **م .الليثي** ، عجيمية عبدالعزيز ، *التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية*، الاسكندرية(مصر)، 2004 .

2. **س . بريكة** ، ن .عمارة،" استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر." مجلة العلوم الانسانية ،العدد **02** المجلد **2**، **2015** ص ص 258-280.

3. **خ .بورحلي** ، ع . مولاي، " متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد **04** ، المجلد **3** ،*ص ص 67-81* .

4. **ر ، بوشنافة** " التحرير التجاري ومدى استجابة النمو الاقتصادي للصادرات خارج المحروقات بالجزائر" : تحليل قياسي .مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد **02** ، المجلد **06**، **2015** ، ص ص 206-217.

5. **ب . داودي** ،"قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر (1960-2014) " مجلة العلوم الاقتصادية ،العدد **17** المجلد **2**، **2016**، ص ص **44-66**.

6. **ع .حاج قويدر**. *الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري (1986-2009)*الجزائر: مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامهة وهران، **2012**.

7. **ح .حايد ح**، ع .البشير ،" دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر (1966/2015)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد **14** ، المجلد**19**، **2018**، ص ص **147-158**.

8. **م .بن عزة** ، ج .العياطي." اشكالية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية غير النفطية للنمو الاقتصادي.-" *مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية ,العدد* **01** المجلد (**2**)، **2018**، ص ص 7-28.

9. **م . الشوربجي**."أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري." مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , *06(5)، 2009، ص ص 141-174* .

10. **م . خميس** ، ب . قوي. "قانون المحروقات في الجزائر واشكالية الرهانات المتضاربة :قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية في الجزائر" .مجلة الدفاتر السياسة والقانون ، العدد 09(5)، 2013، ص ص 145-174،

11. **م . شيخي**. طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقاتها، ، دار الحامد، عمان (الأردن)، 2012.

12. **Bakari, S**. *the relation between the economic growth exports and imports in Morroco: An empirical validation based on VAR modeling techniques and causality in the meaning of Granger***.**MPRA paper N 94488, pp 1-9.2019.
13. **Dhawan, U &Biswal,B**. *re-examining exports-led growth hypothesis: a multivariate cointegration analysis for india* . applied economics , *Vol 31*, N 04, pp. 525-530. 1996.
14. **N'z, F. F**. *the role of exports in the economic process of Cote D'Ivoire*: its implications for sustainable job creation strategies. African Development Review, Vol 15, p p. 199-207. 2004.
15. **Abu Sait.F**. *Are exports the engine of economic growth? An application of cointegration and causality analysis of egypt*. african development bank economic research working, N 76. 2005.
16. **Soufan, Th & Abu chihab, A** . *The relationship between exports and economic growth in jordan.* international journal of business and social science ,*Vol 05*, N 03 p. 304.2014.